الفصل الخامس

الترخيص

اختبار المعايير المهنية

إن الترخيص هو نوع من أنواع ضمان الجودة الذي يمكن أن يمر دون أن يلاحظه أحد نسبياً كوسيلة للكليات والجامعات لتقويم جودة البرنامج. إن الطريق الوحيد إلى الممارسة في كثير من المهن يمر عبر إكمال برنامج تحضير في الجامعة أو الكلية. وحين تتم مساعدة الطلاب في تأشيرة العبور هذه ويجدون أن برنامج تحضيرهم مكّنهم من الحصول على الترخيص بسهولة، يمكن أن يعزوا نجاحهم إلى «جودة» برنامج تحضيرهم.

وعليه، فإن المؤسسات التي يحصّل خريجوها باستمرار في المحاسبة، والتمريض، والقانون، والهندسة، وإعداد المدرّسين، والطب علامات جيدة في فحص الترخيص والاعتماد يمكن أن تعلن علامات الأداء هذه كدليل على جودة البرامج. وثمة بعض الأخطار الواضحة هنا، على أي حال. في إحدى الولايات، مثلاً أدى تخريج المحامين إلى تقييد حاد للمعايير في امتحان شهادة القانون. ومن ثم فإن كليات القانون التي يمكن أن تجد أن أداء امتحانها لنيل شهادة المحاماة مُرْضٍ في إحدى السنوات، يمكن أن تجد أن المستوى نفسه من الأداء سيبرهن على أنه غير مُرْضٍ في عام آتٍ. ماذا يُمكن القول، إذاً عن جودة برامج التحضير المهني في ظروف من المعايير المتبدّلة؟

ويعرّف هذا الفصل ويصف الترخيص كأداة لضمان الجودة. يربط الفصل أيضاً بين الترخيص والاعتماد لأنه -كما نوّهنا في الفصل الثاني- يتقاطع الاثنان في تخصصات متعددة، وفي النتيجة لا الترخيص ولا الاعتماد يمكن أن يُستخدما بشكل منفصل كمؤشر على الجودة. وقد وُصفت عملية الترخيص الخاصة بأربعة ميادين

مهنية: القانون، والطب، والتمريض وإعداد المدرسين. إن عملية اعتماد التخصصات الأربعة نفسها تم تلخيصها في الفصل الثاني. ونناقش في الخاتمة بعض المشكلات والمسائل المرتبطة بالترخيص.

مفهوم الترخيص وقيمته

يخبرنا قاموس ويبستر[1] أن الرخصة هي «إذن يُمنح من قبل سلطة ذات كفاءة لمزاولة عمل أو مهنة أو نشاط هو بخلاف ذلك غير قانوني». فالترخيص -بحسب المصدر نفسه- هو «منح رخصة خاصة لمزاولة مهنة». ويُستخدم مصطلح «منح ترخيص» لوصف عملية أو إجراء يصبح الإنسان به مرخّصاً وغالباً ما يُستخدم بشكل متبادل مع الترخيص. إن كلمة «يمنح أوراقاً ثبوتية» تُستخدم أيضاً وغالباً بشكل متبادل مع ترخيص، ولكن استخداماً كهذا يؤثر على التعريف المعياري للترخيص.

وما يعقّد النقاش حول الترخيص أكثر هو استخدام كلمة اعتماد، كما في منح شهادة للتعليم. إن كلمة «شهادة» قانونية -على أي حال- ويعرّفها قاموس ويبستر[2] بأنها «وثيقة تشهد بأن المرء قد لبّى متطلّبات التخصص ويمكن أن يزاوله». تذكّروا -على أي حال- أن كلاً من «الرخصة» أو «الشهادة» لهما معان مقبولة لكن ليس في سياق أو هدف هذا الفصل. ذلك أن الشهادات جميعاً لا تمتلك الحق في الممارسة. وفي حالة الشهادة القومية التي يمنحها المجلس القومي لمعايير التعليم المهني كمثال حالي، من غير المتوقع (في المستقبل المنظور) أن الشهادة ستمتلك وظيفة الرخصة. والواقع أن الحاصلين عليها سيكونون مرخصين سابقاً من ولاياتهم، وكالعادة عبر قسم تعليم يعمل لصالح مجلس تعليم تابع للولاية[3]. إن رخصة قيادة سيارة أو صيد سمك، مثلاً، هو استخدام للكلمة لا يتصل بمعالجتنا للترخيص.

إن تعريف يونغ للترخيص مفيد: «إن الترخيص عملية تمنح بموجبها وكالة حكومية إذناً (1) لأشخاص يلبّون مؤهلات محددة سابقاً للانخراط في مهنة مفترضة أو استخدام لقب معيّن و(2) للمؤسسات من أجل أداء وظيفة محددة»[4] ولكن تعريفه للشهادة «كعملية تمنح عبرها مؤسسة غير حكومية الاعتراف لشخص لبّى مؤهلات

معيّنة محددة سابقاً تحددها المؤسسة»[5] لا يأخذ في الحسبان أن حكومات الولايات (وخاصة مجالس إدارة الولايات الخاصة بالتعليم) تمنح الشهادات للمعلّمين[6].

وعلى أي حال، نستخدم في هذا الفصل «الرخصة» كي نصف السلطة التي تُمنح للمرء كي يمارس مهنة، وتصف كلمة «الترخيص» العملية أو الإجراء الذي يمر فيه المرء كي يحصل على تلك السلطة. سيكون لـ «الشهادة» معنيان:(1) عملية يُمنح بموجبها المرء حق الممارسة، كما في الترخيص، و(2) عملية يلبي المرء بموجبها متطلبات موصوفة لاحتلال موقع أو الحصول على لقب أو للانخراط في ممارسة محددة بعد أن يتم الحصول على الرخصة.

ويمتلك الترخيص أهدافاً عدة تخدم المصلحة العامة. إن الهدف الرئيس بينها هو الضمان المعقول بأن الرخصة حققت متطلبات وضعها الخبراء في تخصص معيّن، يعملون عادة لصالح الولاية، التي تُعدّ جوهرية للدخول الآمن في ذلك الميدان. إن العملية، هي أيضاً مصممة لمنع غير الأكفاء والدجّالين من الممارسة.

إن الهدف الثاني المفيد للترخيص هو تحديد ونشر المعرفة والمهارات التي يُعدها المزاولون الخبراء والمدرّسون ضرورية للأداء الجيّد. إن هذا يمكّن المدارس والكليات من تحضير الطلاب للمهنة بشكل أكثر فعالية وكفاءة. إن متطلبات القبول، والبرامج التعليمية، ومتطلبات الخروج يمكن أن تؤسس وتُصان بثقة وفعالية أكبر مما سيكون عليه الأمر إذا لم يكن هناك ترخيص.

إن الفائدة الثالثة هي الفرصة التي يقدمها المهنيون المرخّصون لاستخدام تدريبهم وخبرتهم الخاصة في ابتكار متطلبات الترخيص الأولي، ولتنقيح وتحديث المنهاج فيما تزداد معرفة المهنة ونضجها، وتضع اكتشافات وابتكارات جديدة مسؤوليات جديدة على عاتق المهنة. إن قاعدة المعرفة التي تتضمن الترخيص في الطب، مثلاً، مختلفة جداً عما كانت عليه عند منعطف القرن، أو –من أجل تلك المسألة– منذ عقد فقط.

إن المساعدة في تنظيم ومراقبة وتطوير المهن هي طريقة رابعة يخدم بها الترخيص المصلحة العامة. فبالإضافة إلى التحكم بالدخول، ترافق الترخيص دوماً شروط

معلنة ينتج عنها إلغاء الرخصة، ومن ثم حق المزاولة. تتطلب مهن عديدة دراسة إضافية بعد التحضير الأولي والترخيص، وكذلك طرق أخرى، للحفاظ على البراعة. وتتطلب صيانة الرخصة موافقة الجمهور الداخلي والخارجي. إن زملاء الطبيب أو مرضاه مثلاً، يمكن أن يقدموا شكاوى إذا بُرهنت، يمكن أن تؤدي إلى إلغاء الرخصة. وعلى نحو مشابه، إن شكاوى سوء الممارسة والدعاوى يمكن أن تنتج دليلاً كافياً يجعل الهيئة أو الوكالة المناسبة تقوم بإلغاء رخصة المُتَّهم.

وهناك عدد من المهن غير المطورة بشكل كاف فيما يتعلق بـ «الممارسة الأفضل المقبولة» مما يسمح بمقاضاة سوء الممارسة. ولكن عدداً منها مطور بشكل كاف. يُعدّ الطب والمحاماة مطورين بشكل جيد بحيث إنه حتى الناس العاديون (المحلّفون في دعاوى سوء الممارسة) يُسمح لهم بأن يصدروا الحكم بالرغم من أن هذا يحصل بعد أن يقدم الخبراء رأيهم في المسألة.

إن الفائدة الخامسة للمجتمع، والفائدة الأكثر صلة بهذا الفصل، هي استخدام الترخيص بوصفه شكلاً من أشكال ضمان الجودة. وتمتلك هذه الفائدة بعدين على الأقل. أولاً، إن متطلبات الرخصة المطلوبة تقتضي في الواقع أن تحافظ الكليات والجامعات على ترابط منهاجها المتعاقب مع المعرفة والكفاءات الضرورية. ذلك أن برامج التحضير يمكن أن تزداد ولكنها لا تنحدر تحت وصفات الرخصة. إن القيام بما يخالف ذلك سيكون انتحاراً مؤسساتياً، لأنه لا يمكن أن تحيا مؤسسة طويلاً دون نسبة مرتفعة بشكل معقول من الخريجين، الذين يلبون متطلبات الترخيص المهني، ومن ثم يحصلون على الرخصة من أجل مزاولة المهنة. يتوقّع الجمهور بنحو صحيح أن تضمن المؤسسات التي يدعمها أن يقدر الطلاب، الذين يتطلعون لمزاولة مهنة على فعل هذا؛ ويمتلك الجمهور الحق للاعتقاد -بثقة معقولة- أن الإكمال المُرضي لبرنامج مؤسسة مصدق سينتج عنه سلطة المزاولة.

وبهذه الخلفية، نعتقد أن القارئ سيحصل على فهم عميق من التوصيفات الآتية عن: كيف يعمل مفهوم الترخيص في أربعة تخصصات مهنية: القانون، والتمريض، وإعداد المدرسين. فيما يتعلق بإعداد المدرّسين، ثمة معالجة أكثر عمقاً نوعاً ما

للترخيص وذلك لأسباب ثلاثة. أولاً، إن التعليم هو الأكبر بين كل المهن ويمتلك فيه الجمهور حصة كبيرة. ثانياً، إن إصلاح التعليم هو الأولوية القومية الأولى أما إعداد المدرّس والترخيص فهما في قلب كثير من جهود الإصلاح. ثالثاً، على عكس التخصصات الأخرى الثلاثة الموصوفة، إن منح الرخصة للمدرسين هو في حالة تدفق مع انبثاق اتجاهات ومفهومات عديدة جديدة.

الرخصة في مجال القانون

على عكس الطب، لا يمنح القانون رخصة قومية لمزاوليه. بالأحرى، يُمنح المحامون رخصة كي يزاولوا المهنة في واحدة أو أكثر من الولايات الخمسين. يمكن ألا تتطلب الولايات مستويات مختلفة من الكفاءة في فحصها للمحامي. فالرخصة التي تنتج من النجاح في فحص ولاية خاص برخصة المحاماة لا تحمل معها حق الظهور في المحكمة، الذي يتطلب رخصة أو «إذناً» إضافياً. فضلاً عن ذلك، ثمة نظامان قضائيان في الولايات المتحدة الأمريكية: نظام خاص بالولايات وآخر فيدرالي. إن محكمة الاستئناف الأمريكية والمحكمة العليا تتطلبان تراخيص مختلفة. وهكذا فإن الترخيص في المحاماة هو خاضع للسلطان القضائي وللنظام[7].

وتتطلّب رخصة مزاولة القانون عادة أن يكون حاملها متخرجاً من كلية قانون معتمدة، وأن ينجح في فحص الولايات الخاص بالرخصة، كما هو محدد في الفصل الثاني. إن هذه الصلة بين الاعتماد والرخصة -برأينا- تقوّي كلاً من مبدأ الاعتماد والمهنة القانونية. إن النتيجة السلبية هي أن الصلة تزيح بشكل فعال الاعتماد من موقعه التطوعي، وهذا شرط ينظر إليه بعض قادة الاعتماد على أنه ضار للاعتماد، كما نوّهنا أيضاً في الفصل الثاني.

وبحسب مؤسسة المعلومات القانونية[8]، إن المتطلبات العامة للقبول في مهنة المحاماة في الولايات الخمسين متشابهة. فبعد التخرّج من كلية قانون معتمدة، يجب أن يُظهر المتقدمون أنهم يمتلكون شخصية أخلاقية جيّدة، أو أنهم مقيمون أو موظفون لدى الولاية. وثمة بشكل عام قسمان لامتحان رخصة المحاماة. إن امتحان رخصة المحاماة

متعددة الولايات الذي طوّره المؤتمر القومي لمتحني رخصة المحاماة، يُستخدم في الولايات جميعاً ويحدث غالباً في اليوم الأول من امتحان رخصة المحاماة في الولاية. يختبر القسم الأول معرفة المتقدمين في مجالات أساسية في القانون. ويُخصص اليوم الثاني عادة لاختبارات يطورها مجلس إدارة ولاية خاص، ويركز على القوانين الخاصة بالولاية. تمتلك الولايات الحق في وضع علاماتها المنفصلة، مما يؤدي إلى تنوع بين الولايات. تتطلب بعض الولايات جزءاً ثالثاً من الامتحان؛ امتحان المسؤولية المهنية متعددة الولايات. يختبر هذا الجزء معرفة الأخلاقيات المهنية.

وبسبب متطلب النجاح في امتحان رخصة المحاماة قبل مزاولة المهنة في أي ولاية -بمعايير نجاح تضعها الولاية - يستطيع المرء أن يرى أن كليات القانون وحدها غير قادرة على أن تؤسس على نحو مستقل منهاج تدريبها الخاص، ويجب أن تضع متطلبات قبول وخروج وتختار المرشحين المتخرجين الذين من المرجح أكثر أن ينجحوا في امتحان رخصة المحاماة. وبما أن التفاوت في التدريب الحاصل وفق تقليد «قانون القراءة» تلقى نقداً متزايداً، فإن المسؤولية عن تنقيح التعليم الأكاديمي للمحامين المحتملين أصبحت بالتدريج ضمن صلاحية الكليات والجامعات، التي أسست معظمها كليات قانون من أجل هذا الهدف. لم يكن رجال القانون راغبين بالتخلي عن سلطانهم القضائي الكلي فابتكروا النظام، الذي يسمح للمحامي المزاول أن يحتفظ بسيطرة معتبرة على تعليم الأشخاص، الذين يتطلّعون إلى الانضمام إليهم في ممارسة القانون[9]. مرة أخرى، إن هذا الظرف سيف ذو حدين: تغضب المؤسسات أحياناً بسبب عدم امتلاكها سيطرة كاملة على مناهجها ومتطلبات قبولها واحتفاظها بالطالب وتخرجه؛ ولكن الفوائد المعتبرة تتجمّع حين يُنجز خرّيجوها اعتمادًا من المهنة في شكل نجاح في امتحان رخصة المحاماة، ويُسمح لهم بمزاولة المهنة.

ترخيص الأطباء

على عكس ترخيص المحامين، إن منح الرخصة للأطباء قومي في مداه ووظيفته. فقد كانت القدرة على الانتقال من ولاية إلى أخرى، والحصول على رخصة في هذه الولايات دون إعادة الامتحان حافزاً شُعر به بقوة من قبل القادة الطبيين حين تم

تأسيس مجلس إدارة ممتحني الطب الوطني في عام 1915. وبقيت سياسة التبادلية حتى هذا اليوم، بالرغم من أن كل سلطة لترخيص الأطباء تمتلك الحق في أن تضع قواعدها الخاصة وقوانينها فيما يتعلق بالترخيص.

كان طريق الترخيص البديل المتاح لخريجي كليات الطب حتى عام 1994 هو الامتحان، الذي طوّره اتحاد مجالس إدارة طب الولاية. وقد استخدم عدد كبير من كليات الطب الامتحان (الذي دُعي بشكل شائع فليكس FLEX) كتقويم داخلي للطلاب، ولكن الطلاب الذين اختاروا خيار رخصة فليكس لم يكونوا مؤهلين لدخول الامتحان حتى إلى ما بعد التخرج. واكتشف معظم الطلاب أن دخول امتحان المجلس القومي (المجلس القومي للفاحصين الطبيين) كان الطريق الأكثر عملية للحصول على الترخيص؛ لأنه يمكن الحصول عليه في أثناء مجرى تعليمهم الطبي. وقد وُضعت علامات النجاح على المستوى القومي فيما كان هناك قليل من الاهتمام باحتياجات «القوة البشرية»[10].

وفي 1991، تم تأسيس امتحان الترخيص الطبي الخاص بالولايات المتحدة وصار قيد الاستخدام من 1992 – 94. ورعى هذا الامتحان المتناسق الوحيد كلٌّ من اتحاد مجالس إدارة الطب في الولايات الأمريكية والمجلس القومي للفاحصين الطبيين. وقد تم الإبلاغ عن نتائج هذا الامتحان إلى مجالس الإدارة الطبية في الولايات المتحدة وأراضيها للاستخدام لدى منح الرخصة الأولية لمزاولة مهنة الطب. يتألف الامتحان، من ثلاثة أجزاء وتعده لجان فحص تتألف من أساتذة طب وعياديين بارزين[11].

وبالرغم من أن اعتماد المجلس القومي (ترخيصه) يعتمد بشكل كبير على الامتحان، إلا أن هناك متطلبات إضافية. فأن تكون مؤهلاً للخطوة الأولى والثانية من الامتحان، عليك بوصفك مرشحاً أن تكون في واحدة من الفئات التالية في وقت تقديم الطلب وفي موعد الاختبار:

- طالب طب مسجل رسمياً، أو متخرج من برنامج كلية طب أمريكي، أو بويرتوريكي، أو كندي يقود إلى شهادة طبيب تصدقها لجنة الارتباط الخاصة بالتعليم الطبي.

obeikandl.com

- طالب طب مسجل رسمياً، أو متخرج من كلية طب أمريكية صدقتها كلية طب العظام الأمريكية.
- طالب طب مسجل رسمياً، أو متخرج من كلية طب خارج أمريكة، بويرتو ريكو، وكندا ومؤهل للامتحان من قبل اللجنة التعليمية لخريجي الطب الأجانب من أجل شهادته[12].

كي يكونوا مؤهلين للخطوة الثالثة من الامتحان يجب على المتقدمين أن يلبوا المقتضيات الآتية قبل تقديم طلبهم:

- تلبية متطلبات الخطوة الثالثة التي وضعتها سلطة الترخيص الطبية التي يُقدم إليها الطلب.
- الحصول على شهادة طبيب (أو ما يعادلها) أو درجة طبيب عظام.
- الحصول على علامات النجاح في الخطوة الأولى والثانية، ثم
- الحصول على الشهادة من اللجنة التعليمية لخريجي الطب الأجانب، أو يكمل بنجاح برنامج «ممر خامس» إذا كان متخرجاً من كلية طب خارج الولايات المتحدة، بويرتو ريكو وكندا[13].

ويتطلب امتحان ترخيص الطبيب في الولايات المتحدة من السلطات المانحة للترخيص، بأن لا تمنح الأهلية للخطوة الثالثة إلا بعد إكمال أو الاقتراب من إكمال على الأقل عام واحد بعد التخرج في برنامج تعليم طبي للمتخرجين، يصدقه مجلس اعتماد التعليم الطبي للمتخرجين أو جمعية طب العظام الأمريكية[14].

إن آلية منح الرخصة للأطباء متواصلة ومصممة بشكل معقد، وقوية. إن التحكم بالرخصة من قبل المهنة والصلة الوثيقة بين الاعتماد والرخصة لا يضاهيان في أي مهن أخرى؛ وقد فوضت الولايات قواها في منح الرخصة للمجالس الطبية العديدة إزاء الاعتماد والترخيص. فكليات الطب التي يحصل طلابها على الترخيص -كما يفعل معظمهم[15]- تواجه مشكلة خفيفة في إقناع زبائنها بأن برنامجها يتمتع بجودة عالية، وخصوصاً بما أن الجودة تُعرّف وتُقاس من قبل المهنة الطبية نفسها.

obeikandl.com

ترخيص الممرضات

في التمريض، لا يُستخدم الترخيص ومنح الشهادة كمترادفين. ففي هذا الاختصاص، إن الرخصة مطلوبة من أجل المزاولة. ذلك أن الشهادة ليست شرطاً سابقاً للممارسة، وهي تُمنح في الواقع فقط بعد أعوام عدة من الممارسة. أما الشهادة فتُمنح في مستويات وأنماط عدة مثل غير المختص، ومزاول التمريض، والمختص العيادي.

إن الرخصة في التمريض هي من مسؤولية المجلس القومي لمجالس الولايات الخاصة بالتمريض، وهو مجلس معايير قومية مؤلف من مديرين تنفيذيين من مجالس الولاية المختصة. يوصي هذا المجلس بمعايير من أجل الترخيص، ويضع المعايير لامتحان الترخيص القومي، بالرغم من أن الترخيص نفسه تمنحه وكالات الولاية[16].

وكما هو الأمر مع الأطباء والمحامين، يلعب الاختبار دوراً مهماً في ترخيص الممرضات. وتطلب كل ولاية فحصاً قومياً من أجل الرخصة؛ ثم تُستخدم النتائج من قبل كل مجلس ولاية. ويحضر الامتحان المجلس القومي لمجالس التمريض الخاصة بالولايات، الذي يضع أيضاً علامات منفصلة. لا يوجد فحص ترخيص منفصل أو إضافي بعد الفحص القومي. يجب على المتقدمين لرخصة التمريض أن يكونوا قد أكملوا برنامج تحضير معتمد. ولقد نُوِّهَ أنه يجب الحصول على الترخيص بعد إكمال عدد متنوّع من مستويات البرنامج: الدبلوم، ودرجة المُشارك، ودرجة الليسانس، وهكذا دواليك. لقد نوقشت إجراءات الاعتماد في الفصل الثاني.

وكما قلنا سابقاً، يستخدم التمريض مفهوم الشهادة كتوسيع للرخصة، ليس بخلاف الطريقة التي يمكن أن يحصل بها الأطباء على شهادة في مجالات تخصص معيّنة بالإضافة إلى رخصتهم العامة. إن بنية الشهادة تتمثل بالتشظي وبالغياب الأكبر للمركزية؛ وبالإضافة إلى جمعية التمريض الأمريكية، تمنح العديد من مؤسسات التمريض الأخرى شهادة للممرضات في واحد أو أكثر من مجالات التخصص. لا يوجد مجلس معايير قومي لامتحانات الشهادة. ومن ثم لا يُستخدم منح الشهادة في

التمريض كرخصة، وإنما كأداة اعتراف مهنية وكعامل في قرارات التوظيف والترقية، وغالباً ما تعزز إمكانية انتقال العمل[17].

منح الرخصة للمدرّسين

إن الفروق بين الشهادة والرخصة في التعليم ضبابية. فبخصوص سلطة الممارسة، كانت الشروط في الحقيقة مترادفة حتى وقت متأخر، ولكن الفروق تتطوّر؛ وبدأت الشهادات كامتداد للرخص بالظهور في المشهد. وطوّر المجلس القومي لمعايير المدرّس المحترف -الذي ذُكر سابقاً- شهادة قومية للأشخاص الحاصلين على الترخيص.

وإذا ما تحدثنا تاريخياً، استخدمت معظم الولايات مصطلح «الشهادة» certificate كي تعني الرخصة license، أو -على الأقل- تم تكليف أشخاص بالتدريس على أساس شهادة تُمنح من الولاية. وازداد استخدام مصطلح «رخصة» في الأعوام الأخيرة، بشكل رسمي وغير رسمي في آن واحد. غيّرت ولاية تينيسي، مثلاً بشكل ممنهج إجراءات منح الشهادة ومقتضياتها في سنة 1988 كنتيجة لبرنامج سلّم الوظائف. «كان هذا البرنامج محاولة تتم على مستوى الولاية للاعتراف بالتدريس الممتاز، وخلق حوافز لنمو المدرّسين، وإنشاء مراحل وظيفية، والانتفاع من المدرّسين الممتازين في أدوار جديدة كقادة لتطوير طاقم الموظّفين ومدرّسين للمدرّسين الجدد»[18]. وفي أثناء العملية، استُخدمت كلمة «رخصة» حيث استُخدمت كلمة «شهادة» سابقاً؛ وتم إنشاء نظام اعتماد شهادة المعلّم من أجل مدرّسين يلبون متطلبات الوظيفة[19]. نستخدم في هذا القسم كلا المصطلحين بشكل تبادلي إلا حيث نشير إلى الأمر، بما أن كليهما يعنيان العملية التي بمقتضاها يُمنح شخص السلطة كي يمارس التعليم أو بطريقة أخرى يلعب دوراً تعليمياً في المدارس، من الروضة إلى السنة الأخيرة في الثانوية، مما تقتضي الحصول على شهادة أو رخصة.

ولا توجد آلية قومية لمنح رخصة المعلّم، وأيضاً لا يوجد مجلس معايير قومية للترخيص. يوجد الاعتماد القومي عبر المجلس القومي لاعتماد إعداد المعلّمين، ولكن اعتماد البرنامج من قبل هذا المجلس ليس متطلّباً ولا يقود إلى ترخيص قومي

للخريجين من برنامج معتمد. فضلاً عن ذلك، فقط حوالى نصف مدارس وكليات وأقسام التعليم في البلاد حصل على اعتماد المجلس القومي. هناك ثلاث ولايات فحسب، هي أركنسو، وويست فرجينيا، ونورث كارولاينا، تتطلب التخرج من برنامج معتمد من المجلس القومي لاعتماد إعداد المعلّمين كشرط سابق لشهادة الولاية. وأيضاً إن الترخيص في إعداد المدرّسين هو وظيفة الولايات. وفي الحقيقة، في الأعوام الأولى درّبت أنظمة مختلفة عدة -شيكاغو مثلاً- مدرّسيها ومنحتهم شهادة الاعتماد. استمرت هذه الممارسة حتى وقت متأخر لكنها انقرضت الآن[20].

إن آلية الولاية المعتادة لمعالجة رخصة المعلّم هي وضع التحكم في مجلس إدارة التعليم التابع للولاية؛ وتتولى وزارة التعليم في الولاية مسؤولية تطبيق السياسات، والأحكام، والقوانين، وكذلك محتوى المنهاج. وقد تم أيضاً تأسيس منظمات قومية لتعليم المدرّسين[21].

وقرّبتْ حركة إصلاح التعليم في الثمانينيات الولايات قليلاً من نظام اختبار قومي للمعلّمين، وهذه أداة للترخيص تُستخدم حالياً في الطب، والقانون، والتمريض. وحرّض النقد العنيف للمعلّمين ولمدارس التعليم مشرّعين عدة كي يأمروا ببرامج اختبار للمعلّمين. وفي 1980، كان هناك فقط عشر ولايات اشترطت صيغة ما من اختبار مقيّس، يشير إلى معيار بوصفه شرطاً للحصول على الشهادة. أما حالياً، فتطلب أربع وأربعون ولاية نوعاً ما من الاختبار المقيّس والمشير إلى معيار بوصفه شرطاً للشهادة. أما الولايات التي لا تشترط الاختبار فهي إداهو، وآيوا، ونورث داكوتا، ويوتاه، وفيرمونت، وواشنطن. كان امتحان المعلّم القومي أكثر اختبار شيوعاً. وورث هذا الامتحان اختبارات سلسلة الممارسة. وقد «تم تطوير هذه الاختبارات لتقديم نظام من الاختبارات الشاملة والعادلة والصالحة وتقويم للولايات، كي تستخدمها كجزء من عملية ترخيص المدرّس»[22]. إن هذه الاختبارات مصمّمة لقياس مهارات أكاديمية محددة وعامة، ولقياس المعرفة في الموضوع أو الاختصاص الذي يخطط المعلّم لتدريسه، والمعرفة التعليمية[23]. وتطلب (29) ولاية فقط الاختبار في مجال التخصص الذي يخطط المعلّمون تدريسه[24]. وتتنوّع العلامات المنفصلة بشكل كبير

بين الولايات -على أي حال- وعلى عكس الموقف الذي تم التلميح إليه في البداية في الطب، تبدو العلامات المنفصلة واحتياجات الموظفين كأنها متواشجة بشكل إيجابي.

إن الحركة الواعدة في حقل منح شهادة الاعتماد أو الترخيص في مجال إعداد المدرّسين هي العمل الذي قام به المجلس القومي لمعايير التدريس المهنية، الذي لمّحنا إليه سابقاً. إن جهود هذا المجلس -التي رعتها وموّلتها في البداية مؤسسة كارنيجي- يمكن أن تكون السباقة في وضع معايير قومية تؤثر بالترخيص وربما تتحكم به. نقول: إن هذا يمكن أن يكون ممكناً لأن المجلس حالياً يركز على اعتماد الشهادة الطوعي للمدرّسين أصحاب الخبرة وفق «معايير عالية صارمة... معيّرة على مستوى عال من الحذق، بشكل يختلف عن معايير الترخيص الخاصة بالولاية التي بمستوى القبول، وفي الحد الأدنى»[25]. على أي حال، إن خطة هذه المؤسسة هي تطوير «معايير رفيعة وصارمة لما يجب أن يعرفه المعلّمون ويكونون قادرين على فعله» ولتأسيس «نظام تقويم لتحديد متى يلبي المرشحون هذه المعايير»[26] تبدو مشابهة جداً لعمل مجالس المعايير القومية في التعليم القانوني والطبي في بداية هذا القرن.

إن دعم هذا الاحتمال يمكن أن يُستنتج من تعليقات قام بها جوردان[27] على بزوغ اعتماد الشهادة القومي الطوعي: «وبالرغم من أن معايير اعتماد الشهادة القومية الطوعية يمكن أن تبدو غير مهدِّدة، إلى متى يمكن أن تبقى طوعية المعايير «الطوعية» الموثوقة والمعلن عنها جيداً؟ وبالرغم من أن جوردان كان يسبر التأثير على مجالس الإدارة الخاصة بالولاية والمحلية، فإن الاحتمال قائم أيضاً بأنه متناسب مع المعايير القومية، التي تم تطويرها على طول الخطوط التي عُثر عليها في الطب والتمريض.

إن الإيمان المتصاعد بين مشرّعي الولايات وصانعي سياسة آخرين بأن المعلّمين يجب أن يُرخّصوا فقط بعد النجاح في اختبار مقيّس، يشير إلى مقياس -كما ذُكر أعلاه- هو حركة أخرى يمكن أن تدفع التعليم وإعداد المدرّسين نحو ترخيص ونظام اعتماد للبرنامج متحكم بهما بشكل أكبر ومعياريين أكثر. وشرّع عدد من الولايات التي تطلب من المعلمين المرشّحين النجاح في امتحان مقيّس (في التدريس، ومحتوى حقل التدريس، ومهارات أساسية) طرقاً لجعل كليات التربية مسؤولة عن نسب فشل

طلابها.إن الترتيب المعتاد هو تنبيه معاهد إعداد المعلمين (كليات التربية) حين يحصل أقل من (70) إلى (75%) من المتخرجين منها في سنة محددة على علامة منفصلة محددة. إن الفشل في تصحيح الوضع في عدد محدد من السنوات، عادة ثلاث أو أربع، ينتج في رفض برنامج الكلية من قبل الولاية، وكذلك عدم أهلية طلابها لرخصة الولاية. ولقد عارض الحركة بقوة كثير من معدّي المعلّمين -بين آخرين- الذين يُعدون الحركة غير عادلة، وعنصرية، ولا سابق لها في مجالات أخرى من الترخيص المهني.

لا ننوي هنا الحديث عن إيجابيات وسلبيات الحركة، وإنما ننوي أن نذكر «قشة في الريح» أخرى تبدو كأنها تهب نحو نظام من الإعداد والاعتماد والترخيص أكثر صرامة وتطلباً. يمكن أن يعرف القارئ أنه حين استخدمت مهنة الطب تقرير فليكسنر المشهور ومنحاً لاحقة من كارنيجي وروكفيلر لتحديث تعليم الطب، كانت النيات الثلاث التي أُعلن عنها هي: استخدام كلية الطب في جامعة جونز هوبكنز كنموذج، وتكرار هذا النموذج في أنحاء البلاد، وإغلاق كليات الطب غير الملائمة.

وإذا ما لخّصنا الموقف في منح رخصة المعلّم، إن سلطة تكليف المزاولين تبقى بشكل كبير بيد سلطات الولاية. كان هناك كثير من التغذية من مهنة التعليم ولم يكن هناك سوى إبعاد متواضع للسلطة إلى الهيئات المهنية. والواقع أنه في أثناء عقد الإصلاح في الثمانينيات مالت وكالات الولاية إلى زيادة سلطتها، ورفع معايير ومتطلبات الترخيص وفق مفهوماتها الخاصة للفعل التصحيحي المطلوب. إن كثيراً من مبادرات الولاية تمت مواجهتها بمعارضة قوية من المهنة، وهذا ظرف شاذّ حين يذكر المرء أن المهن الأقوى نفسها وضعت معايير عالية للإعداد وللترخيص. وحالما تصبح المعايير عالية بشكل مرئي وقابل للاعتماد، تكون الولايات راغبة بإبعاد كثير من سلطتها في منح الرخص إلى المهن المختصة. إن كلاً من معدي المدرسين والمهن الأخرى يمكن أن يستفيدوا من قراءة موضوعية لإضفاء طابع مهني على تعليم القانون، وتعليم الطب، وتعليم التدريس -وأخرى- إزاء تطور معايير كل من الاعتماد والترخيص.

مشكلات ومسائل

وكما هو الأمر مع الاعتماد -وكما أشرنا في الفصل الثاني- لا يخلو الترخيص من المشكلات أو النقاد. حتى الطرق العديدة التي وُصف بها الترخيص بأنه يخدم المصلحة العامة ليست دون جدل. نقدم فيما يلي الانتقادات التي يُعبّر عنها بشكل متكرر مع بعض المشكلات والمسائل المعالجة.

الترخيص خادم للذات

ذُكرت هذه المسؤولية القانونية كمسؤولية اعتماد في الفصل الثاني والأساس المنطقي مشابه: تستخدم المجموعات المهنية عملية الترخيص لتعزيز مصالحها الخاصة. في حالة الطب، مثلاً ثمة اعتقاد واسع الانتشار بأن الترخيص يُستخدم بشكل محض وبسيط للتحكم بعدد الأشخاص الذين يدخلون مهنة، وأن هذا يُفعل لإصلاح النقص في الأطباء، وأن كلاً من عدد المرضى والأجور التي تُقبض هي وظائف مقصود منها ذلك الدخول المسيطر عليه.

وُجِّهَتْ تهمٌ أخرى للخدمة الذاتية ومنها أن اعتماد شهادة المعلّم آلية تحكّم احتكارية من قبل كليات التربية تمنع كثيراً من الأشخاص المؤهلين (كخريجي كليات الفنون والعلوم) من الحصول على الرخصة المهنية. إن درجة تأثير الكليات والجامعات بمتطلبات الترخيص -هذا إذا لم تملها- في حقول عدة ومتطلب ضرورة إكمال برنامج مؤسساتي بوصفه شرطاً سابق للرخصة يُذكران غالباً كدليل إضافي على أنهما خادمان للذات.

ولدى القيام بهذا النقد، يضع النقاد المهنة في وضع صعب. تتم حماية الجمهور حين تمتلك متطلبات الرخصة قاعدة رأي مهنية خبيرة، وحين يمتلك المزاولون المحترمون والناجحون صوتاً قوياً في المساعدة في ضمان ترابط برامج الإعداد ومتطلبات الترخيص مع كفاءات ومهارات مطلوبة للأداء الفعال. مع ذلك، إن المهنيين الذين يمارسون هذه الأحكام هم عرضة للشبهة أحياناً، ويُنظر إليهم بأنهم يلاحقون مصالح أنانية بدلاً من حماية الجمهور. فدون الإسهامات من المهنيين المنظمين -على أي حال- فإن الترخيص سيكون أكثر تقلقلاً وسيقل احتمال إنجازه لهدفه.

لا يمنع الترخيص غير الأكفاء من الممارسة

قال فريدمان[28] منذ أربعة عقود تقريباً: إنه لا يوجد دليل مقنع على أن الترخيص يفرز الأكفاء من غير الأكفاء. ويلاحظ بين فينة وأخرى ادعاءات مشابهة من أصول أحدث.

إن الدليل الذي يتم إيراده لدعم هذا النقد يفتقر غالباً إلى المصداقية؛ إن الكفاءة هي غالباً في عين الرائي، على غرار الجمال. يسرع بعضهم في الحكم على الأطباء، والمحامين، والممرضين، والمعلمين بأنهم غير أكفاء وغير جديرين بالرخصة الممنوحة لهم. أحياناً تكون قواعدنا من أجل التهم صالحة وقابلة للبرهنة؛ وفي غالب الأحيان لا تكون هكذا. وبالرغم من أن المهن جميعها تمتلك طريقة ما موصوفة لإلغاء الترخيص، ما يزال من النادر إلغاء رخصة مهنية.

إن دعاوى سوء الممارسة، وخصوصاً في الطب، تجذب انتباهاً كبيراً، وخصوصاً حين يكون حجم المكافأة كبيراً. إن الشهرة وسوء السمعة اللتين تحيطان بهذه الحالات تميلان إلى تضليل الجمهور العام، وإلى دفعه للاعتقاد بأن دعاوى سوء السمعة شائعة، ولكن، بالرغم من زيادتها في السنوات الأخيرة، نسبة مئوية قليلة فقط من علاقات المرضى/ المهنيين تصل إلى المقاضاة، والموقف مشابه في مهن أخرى.

يقصي الترخيص كثيراً من الأشخاص الأكفاء والجديرين

يتعلق هذا النقد بتهمة أنه خادم للذات، ولكنه يشتمل أيضاً على الاعتقاد بأن متطلبات الترخيص ليست دوماً حكيمة وعادلة. كما نوّهنا أعلاه، يعتقد كثيرٌ من الأشخاص أن المتطلب التعليمي الموجود في ترخيص المعلّم غير ضروري، وهو مؤذ، بمعنى أنه يقصي خريجي الفنون والعلوم من الدخول في التعليم الذين يمتلكون إعداداً مساوياً. من أجل وجهة نظر مقابلة لقاعدة معرفة التعليم، انظر: تعليقات بوج في «الحاجة إلى المعرفة»[29]. إن امتحانات الحصول على رخصة في المحاماة وفي كثير من الحقول الفرعية للطب والرعاية الصحية ليست محصنة ضد هذا النمط من النقد، بالرغم من أنها مطورة من قبل مهنيين عارفين وذوي خبرة عالية.

إن الاتهام بأن متطلبات الترخيص ليست دوماً متعلقة بالوظيفة هو بعد جديد نسبياً لهذا النقد وواحد له معنى ضمني اجتماعي قوي. يؤكد هذا النقد أن (1) السود والأقليات الأخرى غير مستفيدين في محاولاتهم للنجاح في امتحانات الترخيص؛ بسبب خلفيات تعليمية غير متساوية واختلافات في الخلفيات الثقافية، (2) وأجزاء الامتحان التي تفرض صعوبات على هذه المجموعات لا علاقة لها بالعمل، أي غير جوهرية للأداء الفعال. إن المقاضاة المعتبرة حصلت في هذا الحقل، وكانت حالة الحد الفاصل هي جريجز إزاء شركة ديوك باور في 1971، 30، التي رأت أن الامتحان ومقتضيات القبول الأخرى يجب أن تكون مرتبطة بالوظيفة.

الترخيص يلطّف الطبيعة الطوعية للاعتماد

توجد صلة قوية في مهن عديدة بين الاعتماد والترخيص، كما نوّهنا في الفصل الثاني. ولقد ذكرنا بعض فوائد هذه الصلة واقترحنا أنها شرط ضروري لمهنة قوية، وناضجة. وقد وُصف التعليم، مثلاً على أنه غير مطوّر بشكل كامل كمهنة، جزئياً بسبب غياب الصلة بين الاعتماد القومي وترخيص الولاية (تصديق الشهادة).

ولكن هذا حد واحد للسيف ذي الحدين المضروب به المثل. إن الحد الآخر هو أنه من منظور المؤسسات، يفقد الاعتماد طبيعته الطوعية حين لا يمكن ترخيص بعض خريجيها دون أن يكملوا أولاً برنامج تصديق. وإذا ما عبرنا عن الأمر ببساطة، لا تستطيع المؤسسات أن تقبل عدم اعتماد برنامج إعدادها، لذا يجب أحياناً أن تلتزم ببنود وشروط يفرضها الآخرون، وأنها لن توافق بخلاف ذلك[31]. لقد نُظر إلى الاعتماد في هذا البلد على أنه طوعي ويرى بعض قادته أن فوائده الكبيرة ستتوقف إذا لم يبق هكذا. ثمة رأي مشوش حول إن كان وضع الاعتماد الطوعي مهدد من قبل مطلب الحكومة الفدرالية، بأن الاعتماد يجب أن يكون شرط استحقاق المساعدات المالية الفدرالية.

تناقضات مزعجة بين الترخيص وأفعال صانعي السياسة

يرى سايكس[32] أن «الوظائف الثلاث لأنظمة الترخيص -إنشاء المؤونة، وبناء فئات من الكفاءة، وابتكار مفهومات للجودة- من الصعب مصالحتها». مستخدماً التعليم لإيضاح هذه النقطة، ينوّه سايكس أن أفعالاً عديدة من قبل صانعي السياسة

في الحالات الثلاث تبدو «كأنها بشكل متزامن تشد وترخي الصلة بين المؤهلات والوظائف في التعليم، وترفع وتخفض معايير القبول»[33]. ومن بين الأفعال التي ذكرها سايكس هناك (1) إدارة كل من اختبارات الدخول وتقويم الأداء في أثناء العام الأول من التعليم، (2) وضع برامج اعتماد للشهادة بديلة تقوم عادة بتخفيف متطلبات التعليم المهني ومتطلبات أخرى، (3) إصدار شهادات دون المعيارية تسمح للأشخاص غير المؤهلين بالتعليم، و(4) تعيين مدرسين في صفوف خارج مجالات الكفاءة (للتأثير على عدد المزاولين المتوافرين).

الترخيص: خدمة المصالح العامة والأكاديمية

أصبحت أنظمة الترخيص شائعة في المجتمع الأمريكي، مع تنظيم/ أو التحكم بعدد كبير من الوظائف والمهن من قبل وكالات الولاية، وثمة مؤشرات على الانخفاض. والواقع أن مفهوم الترخيص كوسيلة لحماية الجمهور العام تبدو على أنها متخندقة بشكل أقوى من قبل، وبالرغم من ذلك فإن جدولاً متواصلاً من النقد والسخط ما يزال قائماً. مع ذلك، إن مؤسسات التعليم العالي منخرطة بشكل لا فكاك منه في الترخيص، سواء أحبت ذلك أم لا وسواء كان هذا يخدم أم لا يخدم مصالحها الأفضل.

لقد عُني هذا الفصل بترخيص المهنيين، وبالطريقة التي يصبح بها الأشخاص الطامحون للعمل في حقل ما مفوّضين للقيام بالأمر. عولج الترخيص المهني أولاً بطريقة عامة ثم بشكل أكثر تحديداً في القانون، والطب، والتمريض، والتعليم. بينّا أن الترخيص المهني يخدم المصلحة العامة بطرق عديدة، مثل ضمان أن الترخيص حقق المتطلبات التي يعتقد الخبراء أنها جوهرية لأداء فعّال في حقل معيّن. هناك فائدتان أخريان ذُكرتا وهما منع غير الأكفاء والدجالين من الممارسة، ووضع توجيهات برامجية ومنهاجية للمؤسسات كي تتبع برامج إعدادها. إن فائدة الترخيص وثيقة الصلة بموضوع هذا الكتاب هي الفرصة التي تقدمها الكليات والجامعات لاستخدام الترخيص كضمان للجودة. إن صيانة برامج الإعداد المرتبطة بشكل وثيق بما يقوله الخبراء ذوو المصداقية ضرورية للأداء الفعال، والإعداد الناجح للمتطلعين لمتطلبات قبول موصوفة تشكل أساساً قابلاً للتبرير لمؤسسات تزعم أن لبرامجها جودة عالية.

هوامش

1. قاموس ويبستر نيو كوليج (1983). سبرنغفيلد، إم إي: مريام ـ ويبستر.

2. المرجع السابق.

3. المجلس القومي لمعايير التعليم المهنية. (2001).

4. يونغ، كي، تشامبرز، سي، كيلز، وزملاؤهما. (1983). فهم الاعتماد: منظورات معاصرة في مسائل وممارسات في تقويم الجودة التعليمية.سان فرنسيسكو:جوسي ـ باس، 457 - 458.

5. المرجع السابق، ص:457.

6. المرجع السابق.

7. رود،إم.(1985). اعتماد شهادة المرشح في القانون. بحث قدم في مؤتمر تطوير مهنة التعليم: دروس من منشورات أخرى، راسين،دبليو آي، مؤسسة جونسون،21 تشرين الأول.

8. مؤسسة المعلومات القانونية.(2001).

9. ديفز،إف.(1987). مذكرة للهيئة التدريسية، الموظفين، مسؤولي الجامعة المهتمين والطلاب، ممفيس، تي إن:سيسل سي.كلية همفريز للقانون، جامعة ولاية ممفيس،7 تشرين الأول.

10. جيويت،آر.(1985). مقابلة مع قوة مهمة في اعتماد شهادة المعلم.واشنطن، العاصمة: الجمعية الأمريكية لكليات التربية.

11. امتحان ترخيص الأطباء في الولايات المتحدة.(2001).

12. المرجع السابق.

13. المرجع السابق.

14. المرجع السابق.

obeikandl.com

15. جيويت، مقابلة مع قوة المهمة الخاصة باعتماد شهادات المعلمين.

16. فابري، إل.وروب،آر.(1985). مقابلة مع قوة المهمة الخاصة باعتماد شهادات المعلمين. واشنطن العاصمة:الجمعية الأمريكية لكليات التربية.

17. المرجع السابق.

18. قصة برامج الإشراف الذي فرضته الولاية والتنصيب في تينيسي.(1998).

19. مجلس تينيسي العام.(1987). الفصل العام 308 لقوانين مجلس ولاية تينيسي العام الـ 94. ناشفيل:المجلس العام لتينيسي.

20. ليفتون، بي (تحقيق) .(1976). الترخيص واعتماد الشهادات في التعليم: القانون ومصلحة الولاية:لجنة تعليم طلاب المرحلة الجامعية الأولى وإعداد المعلّمين، جامعة نبراسكا.

21. جوردان،كي. (1988). المعايير المهنية للولاية/مجالس الممارسة:بحث لتحليل السياسة. واشنطن العاصمة: الجمعية الأمريكية لكليات التربية.

22. خدمة اختبار التعليم.(2001). مبادئ التعلّم والتعليم:دليلك السريع إلى فهم سلسلة اختبارات الممارسة، 4.

23. المرجع السابق.

24. أنباء مجلس الكلية.(1999).

25. المجلس القومي لمعايير التعليم المهنية.(1989). تقرير الرئيس السنوي لعامي 1987 و1988. واشنطن العاصمة:المجلس القومي لمعايير التدريس المهني.

26. المرجع السابق.

27. جوردان، المعايير المهنية للولاية/ مجالس الممارسة،33.

28. فريدمان،إم.(1962). الرأسمالية والحرية. شيكاغو:مطبعة جامعة شيكاغو.

29. بوج،إي.(1991). رحلة القلب:الدعوة إلى التعليم.بلومنغتون،آي إن: Phi Delta Kappa.

obeikandl.com

30. ريبيل، إم.(1976). الترخيص والاعتماد:القانون ومصلحة الولاية. لنكولن: لجنة تعليم طلاب المرحلة الجامعية الأولى، جامعة نبراسكا.

31. يونغ، تشامبرز، كيلز وزملاؤهم، فهم الاعتماد.

32. سايكس،جي.(1989). «فحص تناقض الترخيص». الأسبوع التعليمي، 29 آذار، 32.

33. المرجع السابق.

obeikandl.com